خطاب جلالة الملك

بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

شعبي العزيز :

ها هو يوم عشرين غشت قد عاد، عاد هذا اليوم بما يواكبه من جلال وقدسية، عادت ذكرى عشرين غشت بما تحمله من مسؤوليات وواجبات، عاد عشرون غشت ليحاسب ويذكر، عاد عشرون غشت لينبه وليكون حافزاً ودافعاً لكل مواطن ووطني أراد أن يعمل لبلده ولمواطنه، وكلما حانت هذه الذكرى طرقت معك شعبي العزيز مواضيع مختلفة تهم سير دولتنا وبلدنا كما تهم مستقبل وطننا وأبنائنا.

ولم أرد هذه السنة أن أخرج عن السنة التي اعتدنا أن نسير على نهجها، فأبيت إلا أن يكون خطابي هذا إليك مبنياً على نقطتين :

النقطة الأولى : الحرية ومفاهيمها وقيمتها الخلقية والأخلاقية، وثانيتها حسن التربية الوطنية.

للحرية معنيان :

توجد الحرية المادية التي تجعل الانسان يمكن له الخروج أو عدم الخروج، ينقص من حقوقه أولا ينقص منها، وتوجد حرية أخرى وهي الحرية المعنوية، وهي حرية الضمير.

حرية الضمير التي تجعل الشخص يكون حراً في معاملته لنفسه ومعاملته للآخرين، ولكن في بعض الأحيان لا يفهم الانسان قيمة الحرية المعنوية إلا إذا فقد أولا الحرية المادية، وسأحكي لك عن تجربة خاصة :

في الوقت الذي كنا فيه منفيين وكنت محروماً إذ ذاك من الحرية — كالدخول والخروج — ومن الحرية المعنوية وهي في التمتع على الأقل بالمكاتبة والتفكير والتعبير عما كنت أفكر فيه، إذ ذاك، أعطيت للفظ الحرية اعتباره، وجعلت أدافع عن حريتي سواء وقتئذ أو فيما بعد بأغلى ما يمكن من الوسائل، وبعد التفكير شعرت أن أغلى ثمن وأغلى شيء هو الحرية الفكرية.

فما هو الشرط الأساسي للحرية الفكرية ؟

الشرط الأساسي هو النزاهة

فكل إنسان قامر معك صرت له أسيراً، كل إنسان تآمرت معه أو تعاملت معه ضد المواطنين أو ضد المصلحة العليا صرت أسيراً له، فتفقد إذ ذاك الحرية الوحيدة التي تملك، وفي الوقت الذي تريد قطع الصلة بينك وبينه تصير أسيراً له حتى لا يفضحك.

ولعلكم قد تتساءلون : لماذا أتطرق إلى هذا الموضوع ؟ أتطرق إليه لأنه بعدما أتممنا بناء الهيكل السياسي، وبعدما عرضنا الدستور على الأمة، وبعدما أقبلت الأمة بأجمعها على الدستور، قررت النظر في النواحي الخلقية

التي يجب أن تكون مستكملة كي يمكن لهذا الدستور وهذا القانون للتعامل المقرر بين الأفراد والجماعات، وبين السلطات التنفيذية والتشريعية من جهة والمواطنين من جهة أخرى أن يسير أحسن سير، لهذا السبب قررت النظر في النواحي الخلقية، فوجدت بكل أسف أن ركناً من أهم الأركان للأخلاق البشرية وهو النزاهة والاستقامة، و(الكرش المشدودة) ورفض الرشوة هذه كلها شروط قلما يتوفر عليها الناس الذين هم في جميع المستويات، الذين بيدهم الحل والعقد، إلى حد أنني سمعت أن كل شيء في المغرب يسير أحسن، والمغرب يمكن له أن يخطو خطوات مهمة، لو لم يكن مصاباً بذلك المرض الذي نراه يسري في عدة مستويات، ألا وهو مرض عدم النزاهة وانتشار الرشوة.

وفكرت كذلك في أنه في الوقت الذي تقع فيه أيدينا على غلطة من هذا القبيل أو رشوة من هذا النوع، دائماً لا يقع تحت أيدينا إلا الصغار والحالة هذه في علمي أن بعض الكبار ليسوا بعيدين عن المتابعة، ومن هذا البحث وجدت نفسي أقول : هل قضائي هذا مرتش ؟ أم أن وسائلنا غير مستكملة لجميع الشروط، فوجدت أن المسألة ليست تلك وليست هذه، نستطيع أن نقول لم نقع لحد الآن في عدة مسائل على حجج مادية قانونية، فعدة مسائل أو صفقات أو معاملات — بالأخص مع الأجانب — وما يدفع يظل في الخارج ولا يدخل المغرب، وهكذا نعلم أن عدداً من الناس — دون أن يكون عندي أية حجة قانونية وفي جميع المستويات — هؤلاء الناس عندهم حسابات في الخارج، نعم أنا مسؤول، مسؤول على كل شيء أراه، مسؤول على كل حجة أخذتها بيدي، مسؤول عن كل تصرف يجعلني أعتقد أن ما يقام من أعمال فيه ريبة، ولكن حينما تقع مسائل مثل هذه يكون الراشي والمرتشي وثالثهما هو الله، اللهم إلا إذا وقعنا صدفة على حجة من الحجج، وليس معنى هذا شعبي العزيز أنني لن أغفل عن هذه الناحية الخلقية، لماذا ؟

لأن هنا في المغرب من الموظفين والمسؤولين صنفين، الصنف الأول : وهم الطيبون الذين يمكن أن يصبحوا خبثاء، هؤلاء يلزمني أن أحافظ على طيبوبتهم، ولا أتركهم يصبحون خبثاء، وهناك الطيبون الذين سيستمرون طيبين، ولكنهم حين يرون ما يقع أمامهم تشل أكتافهم وتبرد معنوياتهم ويبدأون في التساؤل : هل هم في الطريق السوي ؟ حيث إن هؤلاء يكدون يجتهدون، وينهكون صحتهم ثم يأتي آخرون — في الأخير — وبين عشية أو ضحاها يتمتعون بعرق جبين هؤلاء وعرق جبين المواطنين.

ثانياً — هنالك جيل، جيل صاعد، من مسؤولين وموظفين، منهم الآن من يقرأ، ومنهم من سيصبح وزراء، ومنهم من سيصبح مديرين عامين، ومنهم من سيكون في المصالح التشريعية وهؤلاء الذين سيشاركون في تسيير أبنائنا، وهم الذين سيشرعون لأبنائنا، ومن الناحية الثقافية ومن الناحية الخلقية ومن الناحية المالية فهل من الطبيعي، وأنا أبو الأسرة جمعاء، أن أترك هؤلاء الشباب في أيدي أناس سيزيغون بهم عن الطريق السوي ؟ أبداً، أريد في هذا اليوم الخالد أن أعطي للحرية معناها الكامل، ألا وهو أن الانسان يمكن له أن يقف أمام أي واحد يمكن له أن يتحداه، يقول له : هل قبضت منك في يوم من الأيام ولو نصف درهم وراء ظهر الدولة أو وراء ظهر المصلحة العامة.

فإذا نحن حافظنا على حريتنا الفردية، تمكنا من توحيد صفوفنا للمحافظة على حريتنا الجماعية والدفاع عن كرامتنا الوطنية.

النقطة الثانية التي تتعلق بالنقطة الأولى وهي التربية السياسية.

كيف تكون تربيتنا في السياسة ؟ تربيتنا أننا نقدم ثم نقدم بدون كلل ولا ملل وبعزيمة لا تزيدها المعارضة أو



التعنت إلا قوة وصلابة، وتعلمنا أن نحارب بأفكارنا وأن نجعلها واضحة كالشمس في النهار وقرأنا عن الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية في جميع الدول الديمقراطية أنها لا تخاف من خوض معركة ما، ولو بستة أصوات فتعود بعد سنوات، فإما أن يكون برنامجها صالحاً فتعود إذ ذاك قوية، بستة وعشرين أو ثلاثين صوتاً، فتعود في الكرة الثالثة ويكون لها خمسون أو ستون صوتاً وهكذا يتربى الجيل على أن الفكرة الصالحة مثل النبات الصالح، لابد أن يؤتى ثماره طال الزمن أو قصر، أما التربية السياسية التي نحاول الآن أن نعطيها للأجيال الصاعدة التي تتعرض للأخطار، أخطار المخدّرات، أخطار خلقية، أخطار نفسانية، يجتازها كل شاب في حياته، نزيدهم فنعطيهم تربية سياسية، مخالفة للتربية الأساسية الضرورية في كل بلد يسمح للمعارضة أن تقول قولتها وتجول جولتها، وتنشر صحفها وتجتمع في أنديتها، فنجعلهم يكبرون في روح الخوف والفرار من المعركة القانونية المعركة الواضحة التي يفتح لها القانون جميع المجالات وجميع الضمانات ثم نربيهم على أن يحجموا.

هذا في اعتقادي — شخصياً — إجرام، بالنسبة للطلبة وللشباب، وللعملة ولجميع من يريد أن يخوض المعركة السياسية داخل القانون الأساسي للدولة الذي هو الدستور، ولاسيما أن هذا الدستور يجعل من الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركين في الحياة التمثيلية للسكان وللمواطنين.

فالتاريخ لا يعاد تصحيحه — كما قلت — ولكن من المجدي والنافع أن يكون وازعاً للمستقبل.

إن الذي تقرر من مقاطعة أو عدم المشاركة قرر، وكرئيس للدولة المغربية وملكها وكأحد من أبنائها من الناحية الفكرية ومن الناحية العاطفية، تألمت لمواقف لم أكن أنتظرها من نخبة أعرف الكثير منها ومن رجالها ولا أعرف كذلك الكثير منها ومن رجالها.

لم أكن أنتظر هذا الموقف السلبي، ولكن ما مضى فات، المهم هو أن يعلم الجميع أن القانون لايسد باب الحوار، وأن الدستور يفتح له المجالات، وانعكاسات أكبر مما كان قبل الدستور، حيث إن الحوار يصبح بواسطة الدستور ملهماً للسلطة التنفيذية وللسلطة التشريعية فخارج الاطار الدستوري كل حوار إن كان استشارياً يؤخذ به أولا يؤخذ به، أما الحوار الدستوري فهو سير يلزم الجميع، ويلزم قبل كل شيء السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ويلزم فوق هذا كله الساهر على تمشي المؤسسات الدستورية ألا وهو ملك البلاد.

فأملي — شعبي العزيز وأنت مقبل على انتخابات الغد والجمعة المقبلة أن تستفتي قلبك وضميرك، كما قلت لك آنفاً، وأن يعلم كل واحد منكم أنه إذا انتخب فقد قام بواجب وطني، واجب تفرضه عليه المواطنة والمشاركة، لأن التكاسل والتقاعس هما خصال لا يعرفها الاسلام.

مر سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأقوام جالسين فقال لهم : من أنتم ؟ فقالوا له : نحن المتوكلون، قال لهم : كذبتم، لستم متوكلين، لأن المتوكل هو من يعمل ثم يتوكل على الله.

أنا أعتبر كل فرد أو جماعة لم ترد المشاركة، ولو بكيفية غير مباشرة في العمل الوطني هي من المتخاذلين والمعوقين، سوف ينتفعون من القانون، من الحريات، من الامكانيات ينتفعون من المشاريع، بكيفية مباشرة وغير مباشرة رفضوا الدفاع عن تلك المشاريع رفضوا أن يبينوا للناس صلاحيتها أو عدم صلاحيتها «لا نحن جلوس هنا» بلا دخول في التفاصيل، ولكن المبرر لهذا هو أنه كما يقال في مراكش : كل واحد فيهم عندو العزوة ديالو، ويعرف هؤلاء أنهم حتى لو لم يشاركوا في عمل، يشاركون بالعديد من جذورهم، والذي بعضها كان معروفاً وبعضها الآخر كشفه الزمن، وإنما القانون والمواطنة تجعلنا نعامل جميع المغاربة سواء، إذا كانوا على حق فهم على حق، وإذا كانوا على باطل فهم على باطل.



شعبي العزيز :

أرجو الله أن أخاطبك في السنة المقبلة في مثل هذا اليوم، ونكون قد جنينا الثمار الأولى لحوارنا المقبل، ذلك الحوار الذي آمل من الله سبحانه وتعالى أن يجعله حواراً مثمراً للجميع، أرجو الله أن يلهمنا جميعاً الصبر، ويلهمنا القوة على تحمل الأعباء، كما أرجو الله سبحانه وتعالى أن يطهر ضمائرنا وأن يحلينا بما نستحقه من خصال حميدة من نزاهة، نزاهة ضمير وطهارة بطن ونزاهة الايمان ومن تقدير حقيقي للحرية، ومن اعتبار عميق لواجب المواطن منتخباً كان أو منتخباً وزيراً أو موظفاً، ملكاً كان أو مواطناً عادياً.

نسأله سبحانه، فإنه لا يخيب ظننا ولن يخيب ظننا إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بالربـاط

18 جمادى الثانية 1390 ــ 20 غشت 1970